

أطلقت شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية الرائد العربي لعام 2019 حول الحق في الغذاء بهدف البحث من منظور مقارن في الاقتصاد السياسي للغذاء في المنطقة، والنماذج البديلة للنظم الغذائية، مثل الحق في الغذاء والعدالة الغذائية والأمان الغذائي والسيادة الغذائية وتطبيقاتها المحتملة في المنطقة. ويضم التقرير 10 دراسة حالة من المنطقة وهي بمثابة مجموعة شاملة من التقارير الوطنية تغطي نصف البلدان العربية وهي موريتانيا، المغرب، الجزائر، مصر، السودان، اليمن، الأردن، فلسطين، لبنان وسوريا.

يعتبر الحق في الغذاء من أولى حقوق الإنسان التي نصّت عليها المواثيق والصكوك الدولية باعتباره مرتبطاً بحياة الإنسان وظروف عيشه وكرامته وصحته البدنية والعقلية. أما مفهوم السيادة الغذائية فقد نشأ في أواسط التسعينات وهو يطرح حق كل الأفراد في الحصول على تغذية كافية ومغذية وسليمة تتلاءم وعاداتهم وتقاليدهم الغذائية والصحية مع المحافظة على أنماط الإنتاج والاستهلاك المستدامين. ومن المهم المحافظة على البيئة وعدم استنزاف الثروات الطبيعية التي هي حق للأجيال القادمة.

وتعاني البلدان العربية من نقص التغذية والغذاء، أولاً بسبب السياسات الغذائية والاقتصادية والاجتماعية المتبعة والتي أدت إلى تغيير أنماط إنتاج واستهلاك الغذاء بما في ذلك تغيير أنماط الغذاء وتحولها إلى منتجات مستوردة، وأيضاً نتيجة الحروب والنزاعات. فتقدر منظمة الأغذية والزراعة FAO عدد الأشخاص الذين يعانون من نقص التغذية نتيجة النزاعات والأزمات في البلدان العربية قد تضاعف بشكل كبير فقد تفاقمت الأرقام من ١٦,٥ مليون إلى ٣٣ مليون بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠١٦. وقد أصبح مستوى نقص التغذية في البلدان التي تشهد صراعات، وتحديداً في السودان وسوريا واليمن، أكبر بستة أضعاف من غيرها من البلدان.

وقد تبلور مفهوم السيادة الغذائية بما هو مسار نضالي لمنظمات فلاحية ومدنية، ترى ان مفهوم "الأمن الغذائي" التقني والمجتزأ قاصر عن توفير إطار تحليلي وعملي لمواجهة مشكلات الغذاء على المستوى الدولي والوطني، وحتى الاسري والفردى. لذلك فإن مفهوم "السيادة الغذائية" يهدف الى الربط بين الهدف التقني المعمل لتحقيق "الأمن الغذائي" وبين السياسات الكلية والقطاعية التي تتيح إعمال الحق في الغذاء للجميع في سياق تنموي مستدام وحقوقى لتحقيق "الأمن الغذائي". وبالتالي، السيادة الغذائية هي الطريق والوسيلة الى تحقيق "الأمن الغذائي" و"الحق في الغذاء".

أزمة الغذاء في المنطقة العربية

تعود الأزمات الغذائية في المنطقة إلى فشل الاستراتيجيات النيوليبرالية التي سنّتها الجهات المانحة وطبقتها حكومات المنطقة، سواء أكانت عسكرية أو ملكية أو طائفية أو قوى احتلال.

أزمة الغذاء الحالية لا تحرم الأشخاص من الحق في الغذاء فحسب، بل تأتي لفائدة عدد قليل من الشركات عبر الوطنية والنخب المحلية التي تحتكر السلسلة الغذائية بأكملها، مما يضيق الخيارات أمام المزارعين (الذين أضحو مهمشين إقتصادياً وإجتماعياً) والمستهلكين، ويغير الأنماط الغذائية الوطنية ليستبدلها بأخرى مناسبة لتصريف منتجات المصدرين، تضر بالصحة والاقتصاد الوطني. كما سببت العولمة وهيمنة الشركات المتعددة الجنسيات على الأسواق زيادة التبعية الغذائية، والترويج لأنماط في الإنتاج تقلص القدرة على السيادة الغذائية والتحول بالتالي إلى الإنتاج الموجه نحو التصدير.

أبرز الرسائل

المطلوب هو التقارب بين الحركات الريفية والحضرية، وحماية حقوق المهمشين، والإضاءة على سياسات تجارة المواد الغذائية المعتمدة، وإعطاء أولوية للتكامل الإقليمي بين الدول العربية، ومكافحة القوة الاحتكارية وإنشاء وتوحيد تعاونيات المزارعين، وإعطاء الأولوية للسوق المحلية، ومنع منتجات الكائنات المعدلة وراثياً، وإدارة القطاع العام وإعطاء الأولوية للزراعة الإيكولوجية، والأهم هو الاعتراف أن صغار المزارعين لا غير هم حراس بوابة النظام الغذائي البديل في المنطقة، وعليهم أن يكونوا في صميم أي خطة تضمينية اقتصادية تنموية أو انتقالية أو لما بعد الصراع أو التحرير.